جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٦٢)

تقسيم مصر
إلى أقاليم تخطيطية

يناير ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

فريق البحث:

١- السيد الأستاذ الدكتور/ سيد محمد عبد المقصود **الباحث الرئيسى**

٢- السيد الأستاذ الدكتور/ السيد محمد كيلانى

٣- السيد الأستاذ الدكتور/ عبد القادر حمزه محمد سعيد

٤- السيدة الأستاذة الدكتورة/ علا سليمان الحكيم

٥- السيد الأستاذ / رمضان عبد المعطى محمد

٦- السيد الدكتور/ محمد عبد اللطيف خفاجى

٧- السيد الدكتور/ فريد أحمد عبد العال

٨- السيد الأستاذ/محمود عثمان

من خارج المعهد :

١- السيد الأستاذ الدكتور / محمد السكرى

٢- السيد الدكتور / عماد سامى يوسف أحمد

٣- السيد / محمد رشاد الدسوقى

فهـــرس الدراســـة

		رقم الصفحة
	مقدمة	١
	١- مشكلة الدراسة	١
	٢- أهمية ونطاق الدراسة	٢
	٣- أهــداف الدراسة	٥
	٤- فروض الدراسة	٦
	٥- منهجية الدراسة وحدودها	٦
	٦- خطـــة الدراسة	٧
الباب الأول:	**بعض جوانب الإطار النظرى للتقسيم إلى أقاليم**	٨
الفصل الأول:	**المفاهيم النظرية الأساسية للتقسيم إلى أقاليم**	٨
	١- مفهوم التقسيم إلى أقاليم	٩
	٢- مفهوم المكان والإقليم	١٠
	١/٢ تعريف المكان	١٠
	٢/٢ تعريف الإقليم	١٠
	٣- العوامل الواجب مراعاتها عند التقسيم إلى أقاليم تخطيطية	١٥
	٤- أنواع أو تقسيمات الأقاليم	١٦
	٥- أهداف عملية التقسيم إلى أقاليم	١٧
الفصل الثانى:	**المعايير المستخدمة في التقسيم إلى أقاليم**	٢٥
	١- مقدمـــة	٢٥
	٢- الاعتبارات الأساسية للتقسيم	٢٥
	٣- معايير التقسيم إلى أقاليم تخطيطية	٢٩
	١/٣ مقـدمة	٢٩
	٢/٣ معايير التقسيم إلى أقاليم تخطيطية	٣١
	المعيار الأول: وحدة المهام التخطيطية	٣٢
	المعيار الثانى: وحدة الطبيعة الجغرافية للإقليم مع مراعاة الحجم	٣٣
	المعيار الثالث: التجانس الاجتماعى "وحدة التركيب الاجتماعى"	٣٤
	المعيار الرابع: التكامل الاقتصادى بين الوحدات المكونة للإقليم	٣٥
	المعيار الخامس: وجود ميزه نسبية للإقليم	٣٥
	المعيار السادس: وجود قاعدة إنتاجية	٣٧
	المعيار السابع : درجة تنوع الهيكل الاقتصادي الإقليمي	٣٨
	المعيار الثامن: وجود مركز إشعاع حضارى	٣٨
	المعيار التاسع: وجود مشكلة تنموية ملحه	٣٩
	المعيار العاشر: الطاقة الاستيعابية للإقليم	٣٩

تابع فهرس الدراسة

		رقم الصفحة
الباب الثانى:	**الجوانب الطبيعية المحددة لعملية التقسيم**	٤٢
الفصل الثالث:	**مصر المساحة والموقع والمحددات الأخرى للعمران**	٤٢
	١- المساحة والموقع	٤٣
	٢- التركيب الجيولوجى	٤٣
	٣- سطح مصر	٤٦
	٤- أقاليم مصر الجغرافية	٤٦
	١/٤ إقليم وادى النيل ودلتاه	٤٨
	٢/٤ إقليم منخفض الفيوم	٤٩
	٣/٤ إقليم الصحراء الغربية	٤٩
	٤/٤ إقليم الصحراء الشرقية	٥٢
	٥- الموارد الطبيعية في ارض مص " الخامات التعدينية "	٥٥
	١/٥ التوزيع الجغرافي للخامات التعدينية	٥٥
	٢/٥ مستقبل التعدين في مصر	٥٨
	٦- خصائص العمران المصرى وكيف تكون على مر العصور	٦٠
الفصل الرابع:	**مصر - الأقاليم المناخيـــة**	٦٣
	٠١ تعريف المناخ	٦٣
	٠٢ العوامل التى يتوقف عليها مناخ مصر	٦٣
	٠٣ دراسة لبعض العناصر الجوية المؤثرة	٦٧
	١/٣ الضغط الجوى	٦٧
	٢/٣ درجات الحرارة	٦٩
	٣/٣ الرطوبة النسبية	٧١
	٤/٣ الهطول " الأمطار بانواعها "	٧١
	٥/٣ الرياح السطحية	٧٢
	٦/٣ سطوع الشمس	٧٧
	٠٤ تقسيم مصر إلى أقاليم مناخية	٧٧
	الإقليم الأول: الساحل الشمالى الغربى	٧٩
	الإقليم الثانى: الساحل الشمالى الشرقي	٨٠
	الإقليم الثالث: سيناء	٨١
	الإقليم الرابع: الساحل الشرقى	٨٣
	الإقليم الخامس: الدلتا والقاهرة	٨٥
	الإقليم السادس: مصر الوسطى	٨٦
	الإقليم السابع: مصر العليـــا	٨٨
	الإقليم الثامن: الصحراء الغربية	٨٩

تابع فهرس الدراسة

رقم الصفحة

الفصل الخامس:	**خريطة الموارد الأرضية الزراعية المصرية**	٩٢
	٠١ تمهيد	٩٢
	٠٢ الموارد الأرضية في الوادى القديم حصراً وتصنيفاً	٩٥
	١/٢ تقسيم مساحة الأراضى المنزرعة وفقا لدرجة خصوبتها	٩٦
	٢/٢ الحصر التصنيفى الانتاجى للرقعة الزراعية	٩٧
الباب الثالث:	**الجـــوانب الاقتصادية المكانيـــة**	١٠٣
الفصل السادس:	**أثر تجاهل البعد المكانى على نمو الاقتصاد القومى ١٩٧٥-١٩٩٧**	١٠٤
	مقـدمة	١٠٤
	٠١ فجوتان تواجه الاقتصاد المصرى.	١٠٤
	٠٢ مرحلة الانفتاح الاستهلاكى خلال الفترة (٧٥-١٩٨٢).	١٠٥
	٠٣ المرحلة الثانية: الانفتاح المخطط خـــلال الفـترة (٨٣/٨٢-١٩٩٢/٩١).	١٠٧
	٠٤ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى.	١٠٨
	٠٥ أثر سياسات التكيف الهيكلى على بعض النواحى الاقتصاديـة والاجتماعية والإقليمية.	١٠٨
	٠٦ بعض المشاكل الناجمة عن تجاهل البعد الإقليمى في خطـــط الدولة.	١٠٩
الفصل السابع :	**تصنيف استخدامات الأرض في مصر**	١١٧
	١. مقـدمة	١١٧
	٢. تكوين التربة في الوادي والدلتا	١١٧
	٣. استخدامات الأرض في مصر	١١٧
	١/٣ استخدامات الأرض على مستوى مجموعة المحافظات	١١٨
	٢/٣ استخدامات الأرض داخل كل محافظة	١٢٠
الفصل الثامن :	**خريطة النقل في مصر ودور قطاع النقل في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية**	١٣١
	مقـدمة	١٣١
	أولا: النقل البـــرى	١٣٢
	١. شبكة الطرق البرية في مصر	١٣٣
	٢. كثافة الطرق في المحافظات عام ١٩٩٩	١٣٨
	ثانيا: النقل بالسكك الحديدية	١٤٠
	١- شكل شبكة السكك الحديدية في مصر	١٤١
	٢- أهم محاور شبكة السكك الحديدية في مصر لخدمـــة التنميـــة الإقليمية	١٤٢

تابع فهرس الدراسة

رقم الصفحة

	ثالثا: النقــل البحرى	١٤٣
	١- التصنيف الوظيفى للموانى المصرية	١٤٤
	٢- الطاقة الاستيعابية للموانى المصرية	١٤٤
	رابعا: النقــل النهرى	١٤٥
	- مزايا وعيوب النقل النهرى	١٤٥
	- الموانى النهرية	١٤٦
	- المراسى النهرية السياحية	١٤٧
	- الوضع التنافسى للنقل النهرى مع وسائل النقل الأخرى	١٤٧
	خامسا: النقــل الجــوى	١٤٨
	سادسا: النقــل بخطوط الأنابيب	١٤٩
	- كفاءة وسائل النقل المختلفة ودورها في تقسيم مصر	١٥٠
الفصل التاسع	**خريطة توزيع السكان وقوة العمل في مصر**	١٥٧
	أولاً: السكان	١٥٧
	مقــدمة	١٥٧
	أولا: توزيع السكان في مصر	١٥٧
	ثانيا: كثافة السكان	١٦٧
	ثالثا: إعادة توزيع السكان وتخفيف حدة التركز السكانى الحالى	١٧٢
	ثانيا: القوى العاملة	١٧٤
	مقدمــة	١٧٤
	- تطور حجم قوة العمل ونموها على المستوى القومى	١٧٥
	- تطور ونمو قوة العمل حسب المحافظات ٨٦-١٩٩٦	١٧٦
	- التوزيع المكانى لقوة العمل حسب الأقاليم	١٧٧
	أولا: حسب الأقاليم	١٧٧
	ثانيا: حسب المحافظات	١٧٩
	- تطور معدلات النشاط الاقتصادى الخام	١٨١
	- هيكل الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل	١٨٥
	- الهيكل المهنى لقوة العمل	١٨٩
	- توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية	١٩٣
الباب الرابع :	**تقسيم مصر إلى أقاليـــم**	١٩٧
الفصل العاشر :	**تقييم تجربة مصر في التقسيم إلى أقاليم**	١٩٨
	٠١ مقــدمة	١٩٨
	٠٢ تجربة مصر في التقسيم إلى وحدات إدارية	١٩٨
	١/٢ التطور التاريخى للتقسيم في مصر	١٩٨
	٢/٢ تقييم خبرة مصر في التقسيم إلى وحدات إدارية	٢٠٠
	٣/٢ محاولات تقسيم مصر إلى أقاليم	٢٠١

تابع فهرس الدراسة

رقم الصفحة

٤/٢ محاولات التقسيم إلى أقاليم تخطيطية للتنمية ٢٠٣
٥/٢ تقييم تجربة التقسيم الصادر بموجب القرار ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧. ٢٠٥

الفصل الحادى عشر: محاولة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ٢١٥
٠١ مقدمة ٢١٥
٠٢ إطار التقسيم أو محدداته ٢١٥
٠٣ اختبار فروض الدراسة ٢١٧
٠٤ المعايير الكمية للتقسيم ٢٢٣
٠٥ الأسس العامة للتقسيم ٢٢٥
٠٦ الصورة العامة الأولية للتقسيم ٢٢٧

مقدمـــــــة

١- مشكلة الدراســـــة :

قامت مصر بتنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية والسـنوية على مدار ٥٠ سنة مضت. وقد نجح بعضها في تحقيق أهدافها وفشل الكثير منها. هذا ومـن أهم الأهداف التى لم يتمكن التخطيط من تحقيقها هدف تقليل التفاوت في مسـتويات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية بين وحدات الحيز المصرى. لقد استمرت جـهود التنميـة خـلال الخمسين عاماً الماضية في نفس الحيز المأهول تقريباً، وبقيت معظم مساحة مصر خالية مـن السكان والعمران بأنواعه المختلفة. بل أن الحيز المأهول نفسه تعتريه فوارق صارخة بيـن الحضر والريف، وبين وحدات الحضر، وبين وحدات الريف. وظـاهرة الـهجرة الداخليـة واضحة كدليل على الفوارق الإقليمية، وظاهرة البطالة في كل من الريف والحضر دليل على انخفاض القدرات الاقتصادية في الأقاليم ، وتظهر الفوارق واضحة في التكدس والازدحام في المناطق الحضرية مما أثر على حياه مواطنى الحضر ورغم هذا فهو يجذب أبناء الريـف، ونشأت العشوائيات وانتشرت حتى طالت الريف أيضاً بسبب قصور جهود العمـران لعـدم وجود أراض وتجريم البناء فوق الأرض الزراعية التى تقلصت حتى بلغ نصيب الفرد ٠,١٢ من الفدان. هذه المشاكل وغيرها كان يمكن التغلب عليه بتطبيق التخطيط الإقليمى ، وأهـم أدوات التخطيط الإقليمى التقسيم إلى أقاليم متضمناً ذلك وجود آلية جيـده للتخطيـط علـى المستوى الإقليمى، والتنسيق بين مجموعة الأقاليم المختارة والمحددة مرحلياً لتحقيق إعـادة توزيع السكان وترشيد تخصيص جهود التنمية واستخدام الموارد على مستوى الحيز بما فـي ذلك المناطق الخالية - الصحراء- وتقليل الفوارق بين الأقاليم والوحدات الإدارية المكونـة لها (المحافظات)، وذلك مرحليا (خطوه خطوه) حتى يتم تقليلها إلى الدرجة التى يصبح فيـها النمو الاقتصادى الاجتماعى ذاتيـا - تلقائيا والفـوارق في مستواها المأمون أو المبرر الذى لا يعوق التنمية المستدامة. ان عدم وجود تقسيم اقليمى جيد ، بل وعدم وضع التقسيم الـذى تم عام ١٩٧٧ فى حيز التنفيذ رغم مايرد عليه من نقاط نقد ، فقد أثر ذلك سلباً على تخطيط جهود التنمية خلال الخمسين عاماً الماضيه ، بل أثر فى الاستخدام الأمثل لمـورد الارض المتاح فى مصر لترشيد جهود التوسع العمرانى - الاقتصادى - الاجتماعى ٠

- **أهمية ونطاق الدراسة :**

التقسيم الى أقاليم [1] (الأقاليمية) **Regionalization** هو تجزئة او تقسيم الحيز المتاح لدوله من الدول أو مساحه الدوله **National space Area** ، وهو ما يطلق عليه المكان السياسى والمكان السياسى هو الحيز الذى تحده حدود معترف بها من جيران تلك الدولة.

وعملية تقسيم الحيز فى دوله ما الى اجزاء مكانية أصغر **Sub-spaces** أو أقاليم **Regions** هو عملية فنية معقدة ، ويرجع السبب فى صعوبتها الى أنه ليس هناك إتفاق على مفهوم واحد للاقليم يمكن أن يخدم جميع الأغراض ٠ هذا ومما يزيد تعقيد عملية التقسيم ان مفهوم الأقليم قد يعتمد على الغرض أو المشكله التى سوف يستخدم من اجلها التقسيم ٠

وعملية التقسيم أو رسم الحدود هى الخطوه الأولى للقيام بوظائف عديده من جانب الحكومة المركزية ، حيث تتم عملية رسم أو تحديد الحدود الداخليه وعلى وجه الخصوص للقيام بمهام أو بأداء وظائف حفظ الأمن ، وتحقيق العداله ، وتحصيل الضرائب ، أى وظائف الاداره الحكومية التقليدية ٠ هذا وقد شهد القرن العشرين الذى جاوز على الانتهاء تقدماً إدارياً ضخماً ، كما أضاف التقدم العلمى الحديث وثورة نظم المعلومات وظائف جديدة وعديدة للحكومات من أهمها وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

هذا وتتطلب عملية التنمية ان يتم القيام بها على أسس علمية وبطريقة شامله متناسقة وتحديد كيفية وفترات إنجاز (تنفيذ) مشروعاتها وتحقق ثمارها للمواطنين ، وهذا ما يطلق عليه وظيفه أو عمليه التخطيط للتنمية أو تخطيط الإنماء الاقتصادى والاجتماعى ٠ ولتحقيق تنمية فعاله بأسلوب جيد (علمى) من التخطيط فإنه لابد من تحديد مواقع مشروعات تلك التنمية ٠

ويجب الاشاره ، فى هذا الصدد ان عملية التقسيم ليست هدفاً فى حد ذاتها ، بل هى أداه لتسهيل تحقيق أداء مجموعة من الوظائف أو المهام الإنمائية ، أو تسهيل وضع حلول لمجموعة من المشاكل التنموية أو بصراحة اكثر لتحقيق مجموعه من الأهداف الإنمائيه

---

[1] يطلق على الأقليم أيضاً منطقة ، وعملية التقسيم الى مناطق تسمى التمنطق وهذا ينطبق كثيراً فى التقسيم الى أقاليم زراعية ٠ حيث منطقة أو أقليم القمح ، ومنطقة أو أقليم زراعة الأرز ٠٠٠ الخ ٠

المحددة، وخاصة التنمية الإقليمية وتقليل الفوارق في المستويات الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة أقاليم الدولة. بل أنها تخدم أيضاً أهدافاً سياسية واستراتيجية أمنية وعسكرية كذلك.

وعملية التقسيم بالمعنى السابق تعتبر عمليه متعددة الأغراض أو الأهداف **Multi-Purpose Process** وعملية تقسيم حيز وطنى / قومى ما إلى أقاليم تتم طبقاً لمجموعه من المعايير **Set of Criteria** وطبقاً لمنهجيه معينه **Methedology** وطبقاً لاساليب معينة **Approaches**، هذا بالإضافة الى تحقيق أهداف محددة ٠

لقد أصبحت الاقتصاديات المكانية **Spatial Economies** (الدول) عباره عن شبكه **Network** من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، والمستوطنات البشريه (المدن وأماكن الاقامه ومشتملاتها) ٠ لقد رتبت هذه المحتويات داخل المكان (المحتوى/ الدوله) بكثافات معينه ، ونمط معين على طول وعرض وحسب شكل مساحه الحيز المتاح **Landscape** ٠ هذه الانماط ترتبط معاً بعلاقات وظيفية **Functional Relations** قد تكون رأسيه أو أفقية متقاطعة ، أو متوازيه أو كل ذلك معاً ، كما انها تهتم أيضاً بمجموعة من العلاقات تنتج آثاراً معينة ٠

فى إطار ما سبق كله كيف نجد أو نحصل على المجموعه المثلى من الاقاليم ؟ أى الوصول الى افضل تقسيم **Proper Areal Division** الذى يفى بالأغراض المحددة أو تحقق الأهداف المطلوبة الآتية:-

- أعلى أداء وظيفى بما يحقق مستوى تنمية مستدامة مرتفع يؤدى لرفع مستوى معيشة السكان.
- تعديل التنظيم المكانى الحالى إلى تنظيم مكانى جديد قادر على تحقيق الأداء الوظيفى المطلوب بكفاءة أعلى.

إن موضوع التقسيم لا يتسم بالسهولة ، اذ أنه من الضرورى التعامل مع مجموعه كبيره من العوامل الاقتصادية [1] **Economic Factors** والعلاقات التى تربط بين تلك

---

[1] العوامل الاقتصادية / أو مايطلق عليه الموارد الاقتصادية ، هى الارض والعمل ورأس المال وهى العوامل التقليدية ، أما العوامل الحديثة فتشمل ، قوه العمل أو العامل البشرى ، الاستثمارات ، الانتاج بأنواعه المختلفة ، والتخطيط وكذلك الدخل ، أو القيمه المضافه ، والمستوى الفنى (التقنيه) ٠٠٠ الخ ٠

العوامل ٠هذا وعاده ماتؤثر وتتأثر العوامل الاقتصاديـــة بمجموعـــه أخـــرى مـــن العوامـــل الاجتماعية [١] ، والعلاقات التى تربط بينها ٠ والعلاقات التأثيرية المتبادلـــة بيـــن العوامـــل الاقتصادية والاجتماعية ، ينشأ عنها توليفه جديدة من العوامل والعلاقات ٠ هـــذا ولايخفـــى على أحد أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تعمل فى إطار نطاق عمرانى وسياسى معين له مواصفاته وخصائصه٠

التشابكات المتبادلة السابقة تشكل فى أحيان كثيرة صعوبات تؤثر على القرار الممكـــن الوصول اليه بتطبيق معيار معين أو اتباع اسلوب معين طبقاً لمنهجيه ما وذلك بغرض تحقيـق هدف محدد ، أى اختيار مجموعه معينه من الأقاليم (تقسيم)٠

المناقشة السابقة تظهر ان عمليه التقسيم أو رسم الحدود الداخليـــه فـــى حـــيز قومـــى لأغراض التنمية المخططه تعتبر أداة أساسية فى صياغه (رسم ووضـــع) السياســـه العامـــه للتنميه القومية في بعدها المكانى **National Spatial Development Policy** ٠ بالإضافة الى تقسيم تلك السياسة ، أى اشتقاق سياسة التنمية الاقليمية من السياسة العامة للتنمية ، فتتكـــامل السياسات الفرعية مع السياسة العامة فيمكن تعظيم الأهداف المطلوب الوصول اليـــها خـــلال فترة زمنية معينة ٠ وهذا يتطلب القيام بعملية التقسيم بدرجه عالية مـــن الكفـــاءة وبطريقـــة متأنية وأن تعامل عملية التقسيم كجزء أساسى مـــن التحليـــل الحـــيزى **Spatial Analysis** والتخطيط المكانى ككل ، وأن تتبنى هذه العمليه هيئة التخطيط العليا في الدولة.

وبذلك تمثل عمليه تقسيم الحيز المتاح لدوله ما الخطوة الاساسية [٢] الأولى فى مســـار تطبيق اسلوب التخطيط الاقليمى ٠ ان عملية رسم الحدود تعتبر عملية أساسية لتنفيذ سياســـه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدوله فى بعدها المكانى (الاقليمى) ، هذا بالإضافة الـــى مساهمتها أصلاً فى رسم وصياغه تلك السياسه مسبقاً ٠ ان عملية التقسيم سوف تجيب علـــى الأسئلة الآتية :

س١ : أين تتوطن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ؟

س٢ : أين يمكن أن يكون الإستثمار الجديد أعلى إنتاجية ؟

---

[١] العوامل الاجتماعية التقليدية ، هى العادات والتقاليد والجنس / العرق والثقافة والحضارة ، والتاريخ والعلاقات التجارية ٠٠٠الخ٠

[٢] تطبيق التخطيط الاقليمى كأسلوب علمى فى إطار التخطيط الشامل يتطلب عدة خطوات قبل البدء فيه من أهم تلـــك الخطـــوات التحضيرية ، عملية التقسيم / أو رسم الحدود ، إعداد نظام معلومات على المستوى الاقليمى ، تنظيم إدارى جيد لربط مســـتويات التخطيط المختلفه ، وأخيراً كوادر فنيه مؤهله للقيام بالتخطيط الاقليمى ٠ انظر لمزيد من التفاصيل عن الخطوات التحضيرية للتخطيـــط الاقليمى ، د/ سيد محمد عبد المقصود ، الإطار النظرى العام للتخطيط الاقليمى ، مذكرة رقم ٦٢٨ ، معهد التخطيـــط القومـــى ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢ – ٢٤ ٠

س٣ : كيف يمكن التوفيق بين أهداف كلاً من السلطات الاقليمية والمركزية معاً دون حدوث خلاف **Conflict** يؤثر على الاستقرار السياسى والاجتماعى للبلاد ؟

العرض السابق يفيد أيضاً أن التخطيط الاقليمى على المستوى الوطنى (**National Interegional Planning**) هو الإطار العريض أو الأداه الاساسيه لصياغه سياسه التنميه الاقتصادية والاجتماعية فى بعدها المكانى .

٣- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في نهايتها إلى وضع محاولة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية طبقا لمجموعة من المعايير ترى الدراسة أنها أنسب ما يكون في ظل الوضع الراهن.

ولتحقيق هذا الهدف الأساسى، فإن الدراسة يمكن أن تحقق بجانب ذلك بعض الأهداف الفرعية الهامة سواء للأستفادة بها في عملية التقسيم أو وضعها أمام صانع السياسة في محاولة ترشيد سياسة التنمية في بعدها المكانى وهذه الأهداف هى:

- تحليل الهيكل المكانى للاقتصاد المصرى حسب مجموعة من المتغيرات الأساسية المؤثرة في التقسيم مثل الهيكل المكانى للسكان وقوة العمل، موارد الأرض الزراعية المتاحه وخصوبتها، شبكة النقل ، الأقاليم المناخية، استخدامات الأراضي...

- استخلاص مجموعة من الأسس والشروط المسبقة اللازمة لتحقيق تقسيم إقليمى يخدم أهداف التخطيط القومى ، وكذا تحسين التقسيم الإداري الموجود ليقوم بالمساهمة في جهود التنمية بشكل أفضل واكفأ مما هو عليه الآن.

- المساهمة في بناء قاعدة معلومات إقليمية بما يتوافر من إحصاءات ومعلومات على مستوى المحافظات المصرية ، وأهم سمات الحيز المصرى اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً.

هذا وتعتبر هذه الدراسة في حالة تحقيق أهدافها السابقة على جانب كبير من الأهمية العملية في آن واحد مع أهدافها العلميه . ان ديناميكية التقسيم إلى أقاليم ومواكبة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بعدها الإقليمي تجعل من هذه الدراسة اداة بل أساس في متناول المخطط لإعادة تنظيم قاعدة المعلومات الإقليمية لمواكبة عوامل النمو والتنمية التى تعمل مكانيا، وتمكنه بكفاءة من إعادة تنظيم المكان القومى بوحداته المختلفة بشكل يمكنه من تسهيل

عمل واتجاه عوامل النمو والتنمية بما يؤدى لزيادة وتعظيم النمو ورفع قدرات الأقاليم الأقـــل تطوراً لتعظيم النمو القومى وكذلك تحقيق أفضل تنظيم مكانى **Spatid Organization** .

٤- فـــروض الدراســـــة:

تطرح الدراسة بعض الفروض في محاولة لاثباتها من عدمه، وهى كالآتى:

الفرض الأول: التقسيم الإداري الحالي لمصر كاف ويمكنه القيام بمهـــام التخطيط للتنمية في بعدها المكانى في المرحلة القادمة.

الفرض الثانى: يمكن تفعيل التقسيم الحالى إلى أقاليم (القرار ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧) لخدمة أغراض التخطيط للتنمية المكانية في المرحلة القادمة حسب معطياتـــها مـــع بعض التطوير .

الغرض الثالث: تحتاج مصر فعلاً إلى تقسيم الحيز المتاح إلى أقاليم لأغراض التخطيط للتنمية في بعدها المكانى لتحقيق استغلال اكبر جزء (مساحة) من الأرض في التنمية وتوليد دخول وفرص عمل للموارد البشرية المتاحة وحل مشاكل التنمية فـــي بعدها المكانى سواء على مستوى المناطق الحضرية أو الريف.

٥- منهجية الدراسة وحدودها :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى حيث تم الرجوع إلى العديد من المراجـــع العلمية، العربية ، والأجنبية في موضوع التقسيم نظرياً وعملياً كما تم الاستفادة بجميع البحوث العلمية المتوفرة بمكتبة معهد التخطيط القومى والإحصاءات والمعلومات والبيانات المتاحة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وبعض الهيئات الأخرى مثل وزارة النقل والمساحه الجيولوجية ٠٠٠٠ الخ ، وذلك عن التنمية الإقليمية من موارد أرضية مأهولة وغير مأهولـــة وموارد تعدينية وموارد بشرية من سكان وقوى عاملة وكذلك العوامل الطبيعية المؤثرة فـــي التقسيم مثل المناخ وشبكة النقل بأنواعها...الخ.

هذا وتقتصر الدراسة على البيانات المتاحة حتى تعداد ١٩٩٦، أما بعض المتغـــيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل الموارد الزراعية وشـــبكة النقـــل وحالـــة الاقتصـــاد المصرى واستخدامات الأراضى فقد تم الرجوع إلى آخـــر بيانـــات متاحـــة مـــن الـــهيئات المتخصصة.